



كلمة السيد الوزير

بمناسبة إطلاق استراتيجية
مأسسة المساواة بين الجنسين
في الوظيفة العمومية

الأربعاء 25 ماي 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية،
المحترمة هيفاء الأغاء،
السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،
أصحاب السعادة، السيدات والسادة السفراء،
السيد الوالي المدير العام للجماعات الترابية،
السيد الوالي المفتش العام للإدارة الترابية،
السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة
السيدات ممثلات المجتمع المدني،
حضرات السيدات والسادة،

أحييكم بأطيب تحية، وأرحب بكن وكنم
جميعا في هذا اللقاء، الذي ينعقد بمناسبة تقديم
الخطوط العريضة لاستراتيجية مأسسة المساواة
بين الجنسين في الوظيفة العمومية، والتي أعدتها
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، في
إطار برنامجها التحديثي للإدارة.

واسمحوا لي، في بداية هذا اللقاء، أن أرحب، باسمكم جميعا، وبشكل خاص، بالسيدة الوزيرة هيفاء الأغاء، وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية، على تشریفها لنا بحضورها النوعي، بما يسجده من رمزية عميقة ودلالة كبرى.

إن الحضور الوازن لكل هذه الفعاليات، بتمثيليتها الاعتبارية اللافتة، لدلالة قاطعة على الأهمية التي يكتسبها هذا الورش، ولأصدق اعتراف وتنويه بمكانة المرأة في مجتمعنا، وبجهودها الحثيثة في شتى مناحي الحياة والعمل.

فكما تعلمون، أيتها السيدات، أيها السادة، إن راهنية موضوع المساواة والإنصاف، تجعله اليوم يتجاوز حدود إطاره الوطني والإقليمي، ليتحول إلى رهان استراتيجي دولي، بعد أن أضحت المساواة بين الجنسين لدى مختلف الأمم، قضية مجتمع بكامله، موكول أمر تدبيرها إلى كل قواه الحية.

ولست في حاجة إلى التذكير هنا بأشكال النضال الذي انخرط فيه مجتمعنا، من أجل إقرار المساواة بين الجنسين.

هذا النضال الذي تحول اليوم إلى محطات بارزة في تاريخنا الإنساني والمجتمعي.

لكنني أود فقط التوقف، عند هذه القناعة التي ما فتئت تزداد قوة ورسوخا، بأهمية الأدوار والوظائف التي تضطلع بها النساء، سواء في صيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو في مسارات الإصلاح الديمقراطي، والسياسي والإداري.

وفي هذا الإطار، وتقديرا لمكانة المرأة واعتبارا لدورها الفاعل في البناء التنموي، فإن النهوض بحقوق النساء في الوظيفة العمومية، يعتبر خيارا استراتيجيا، إذ لا حكمة رشيدة ولا تنمية إدارية حقيقية داخل مجتمع - كالمجتمع المغربي - يكون نصفه عرضة للإقصاء من قيادة ورش التحديث والحكمة العامة.

وإننا في وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، واعدون بضرورة تدعيم موقع المرأة في الإدارة، عن طريق تعزيز وتوطيد مقاربة النوع، من خلال إعداد استراتيجية لمأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، ممتدة على مدى أربع سنوات، أي في أفق 2020.

ويتمحور هذا الورش الهام الذي فتحناه، مدعمين بفعاليات المجتمع المدني، ومتفاعلين مع الإرادة السياسية القوية، لرفع التحدي ومواجهة كل أشكال التمييز الذي يطال النساء، حول ثلاث مجالات رئيسية:

- **المجال الأول:** وضع وتقوية الهياكل الإدارية المكرسة، لتعزيز الإقرار بالمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية؛

- **المجال الثاني:** إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في المنظومة القانونية، وعلى وجه الخصوص في مجال تدبير الموارد البشرية والكفاءات؛

- المجال الثالث: ترسيخ المساواة بين الجنسين في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة.

وستعرض على مسامعكم بعد قليل، مضامين المشاريع والإجراءات المبرمجة، وفق كل مجال من المجالات الثلاثة.

فضلا عن ذلك، نسعى من وراء تفعيل هذه الاستراتيجية، إلى تحقيق الإجراءات التالية:

- توفير الشروط الموضوعية لتقوم المرأة بدورها الاجتماعي والإنمائي، ولتساهم بفعالية عالية في الحياة العامة، ولتكون قوة دفع لإنماء الحاضر وبناء المستقبل؛

- تعميم الدليل المرجعي لإدماج مقاربة النوع في مسلسل الانتقاء والتوظيف والتعيين والحركية والترقية، إلى جانب تحديد حاجيات مختلف الوزارات من التكوين في مجال مقاربة النوع؛

- توسيع شبكة التشاور بين الوزارات المكلفة بإدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية، لتشمل ممثلي جميع الوزارات والإدارات العمومية؛

- إحداث مرصد لمقاربة النوع بالوظيفة العمومية، والذي سيكون أداة أساسية في مسلسل اتخاذ القرار، وهيئة استشارية فاعلة في هذا المجال.

كما تروم هذه الاستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:

- النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية؛ والعمل على بلوغ تمثيلية متكافئة بين النساء والرجال بالإدارة؛

- تعزيز فعالية المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، وفقا لأحكام الدستور، من خلال إدماج مبدأ العدالة والمساواة بين الجنسين أفقيا، في الإصلاحات التي شرعت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في مباشرتها؛

- تعزيز وظيفة عمومية تضمن للمرأة وللرجل حقوقا متساوية، في ولوج المناصب، وتكافؤ الفرص في الحياة المهنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء وللرجال الموظفين، والمساواة في المعاملة.

حضرات السيدات والسادة

إن تنظيم هذا اللقاء الوطني لعرض استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية، هو ترجمة حقيقية للمقاربة التشاركية التي تنهجها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة مع كل الفعاليات، وطنيا ودوليا.

وأغتنم هذه المناسبة، لأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل الذين يساهمون، من قريب أو من بعيد، في هذا المجهود المحمود، وأخص بالذكر كل الهيئات الدولية والإقليمية العاملة بالمغرب، كهيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES وباقي الهيئات الأخرى.

كما أتقدم بخالص التهاني والتمنيات إلى
الموظفة المغربية المتواجدة في مختلف المواقع،
وأنوه بجهودها الحثيثة، وبإسهامها القيم في سبيل
الرقى بالإدارة المغربية إلى المستوى المنشود.

وفي إطار هذه الشراكة، فقد حرصنا على أن
نتقاسم معكم مضامين هذه الاستراتيجية، بغاية
إغنائها وتجويدها لتستجيب لمتطلباتكم، وتنسجم
مع انشغالاتكم.

ونأمل في أن تراعي الصيغة النهائية لهذه
الاستراتيجية خصوصيات وانتظارات كل المعنيين
على الصعيد الوطني والجهوي، وأن تعمل على
تحقيق المساواة بكل تجلياتها، وفق الضمانات التي
يكفلها دستور المملكة في هذا المجال، وتماشيا مع
الرؤية المولوية الحداثية لصاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله.

كما سنحرص على دعم دينامية مؤسسة المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، أي الانتقال بها من الإقرار إلى التنزيل، جاعلين منها إحدى أولويات أوارش التحديث لتعزيز المكتسبات الديمقراطية لبلادنا، ولتثمين الرأسمال البشري كرافعة أساسية لكل تنمية مستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.